جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العل
جامعة المستقبل
كلية القانون

أشكاليات التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي

تقدمت به الطالبة

نبأ كريم حوران شناوه

الى مجلس عمادة جامعة المستقبل كلية القانون

هو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

بأشراف الدكتور

ثامر رمضان امين

1446هـ **2025م**

بسم الله الرحمـن الرحيمً

(وَلَقَدٍ كَرمَنِاَّ بَنِيِّ أَّدِمَ وَحَمَّلَنِاَّهّمَ فُيِّ أَّلَبَر وَأَّلَبَحَر وَرزقُنِاهّمَ مَنِ أَّلَطِيِّبَاَّتَّ وَفُضَّلَنِاَّهّمَ عَلَى كَثَّيِّر مَمَّنِ خِلَقُنِا تفُضَّيِّلَاَّ)

صّدِقُ أَّللّهّ أَّلَعَّلَيِّ أَّلَعَّظُيِّمَ

سِوَرةّ أَّلَاَّسِرأَّء أَّيِّةّ ٧٠

الاهـــــداء

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في مسيرتي العلمية، إلى أرواح من علمونا وأسهموا في تطوير أفكارنا ومهاراتنا. أهدى هذا البحث إلى والدي العزيزين اللذين كانا وما زالا مصدر إلهامي ودعمي في كل خطوة من خطوات حياتي. كما أهدى هذا العمل إلى أساتذتي الذين قدموا لي من علمهم وخبراتهم ما كان له الأثر الكبير في تطوير هذا البحث.

أخص بالشكر والتقدير أيضًا جميع أصدقائي وزملائي الذين كانوا الداعم الأكبر لي طوال فترة إعداد هذا البحث، وتابعوا معي كل مرحلة بكل حب واهتمام.

إلى كل من ساعدني، سواء بالكلمة الطيبة أو بالمشاركة بالعلم والمعرفة، أقدم هذا العمل تقديرًا لجهودهم ووقتهم.

شكر وتقدير

أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إتمام هذا البحث، والذي ما كان لي أن أتمه لولا فضل الله أولًا، ثم الدعم الكبير الذي تلقيته من كل من حولي. أخص بالذكر أستاذي المشرف الذي قدم لي من علمه وخبرته ما كان له الدور الكبير في إثراء هذا البحث ورفع جودته.

كما أشكر جميع أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم ونصائحهم، وكان لهم الأثر الواضح في تشكيل أفكار هذا العمل. وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى زملائي الأعزاء الذين قدموا لي الدعم المعنوي والنصيحة القيمة طوال فترة التحضير لهذا البحث.

وأوجه جزيل الشكر إلى عائلتي العزيزة على دعمهم الدائم لي، والذي كان له أكبر الأثر في النجاح الذي حققته في هذا العمل.

أسأل الله أن يكون هذا البحث إضافة قيمة للمكتبة الأكاديمية وأن يعم نفعه على الجميع.

والله ولي التوفيق.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
القران الكريم	**أ**
الاهداء	**ب**
الشكر و التقدير	**ت**
قائمة المحتويات	**ث**
المقدمة	**1-5**
المطلب الاول : اشكالية التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي	**6-12**
الفرع الاول : مفهوم اشكالية التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي	**6-7**
الفرع الثاني : تميز اشكالية التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي بين الصورة التقليدية و الصورة الذكاء الاصطناعي	**8-11**
الفرع الثالث : الطبيعة القانونية للتجريم في مجال الذكاء الاصطناعي	**12**
المطلب الثاني : اركان التجريم في الذكاء الاصطناعي	**13-17**
الفرع الأول: الركن المادي للجرائم الالكترونية	**13-14**
الفرع الثاني: الركن المعنوي للجرائم الالكترونية	**15**
الفرع الثالث : العقوبات	**16-17**
الخاتمة	**18-19**
المصادر	**20**

المقدمة

يعد الذكاء الاصطناعي من أهم التقنيات الحديثة التي تشهد تطورًا سريعًا في العصر الحالي، حيث أصبح له تأثيرات كبيرة على العديد من جوانب الحياة البشرية مثل الرعاية الصحية، التعليم، التجارة، والنقل، بل وأصبح يلعب دورًا متزايدًا في مجال القانون نفسه. ومع هذا التطور الكبير، ظهرت العديد من التحديات القانونية والأخلاقية المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ومن أبرز هذه التحديات "التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي"، الذي يشير إلى كيفية تطبيق المبادئ القانونية على الأفعال التي تتم باستخدام هذه التقنية أو التي تؤثر عليها.

إن أحد القضايا الأساسية في هذا السياق هو تحديد المسؤولية القانونية في حال حدوث جريمة باستخدام الذكاء الاصطناعي. هل تكون المسؤولية على المبرمج، المستخدم، أو حتى النظام الذاتي للذكاء الاصطناعي نفسه؟ وهل توجد حاجة لتطوير قوانين جديدة تتواكب مع هذه التقنيات الحديثة؟

يهدف هذا البحث إلى استكشاف موضوع التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على كيفية تعامل النظم القانونية مع الجرائم التي يتم ارتكابها بواسطة هذه التقنية أو التي تستند إلى استخدامها. كما سيناقش هذا البحث التحديات الأخلاقية التي تطرحها هذه القضايا والآثار المترتبة على تطور الذكاء الاصطناعي في المستقبل القريب.

من خلال هذا البحث، سيتم تحليل مجموعة من الحالات القانونية والنظريات المعتمدة في هذا المجال، وتقديم مقترحات حول كيفية تطوير إطار قانوني يتماشى مع التطور السريع لهذه التقنية المعقدة.

مع توسع استخدام الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات، تنشأ العديد من القضايا القانونية التي تتطلب إعادة النظر في التشريعات الحالية لضمان حماية الأفراد والمجتمع من الأضرار المحتملة الناتجة عن هذه التقنية. من أبرز القضايا

التي تثير جدلاً واسعًا هي مسألة التجريم والمسؤولية الجنائية عند حدوث ضرر أو جريمة بسبب الذكاء الاصطناعي.

قد تتعرض الأنظمة الذكية للانتهاك أو يمكن أن تُستخدم بشكل غير قانوني من قبل أطراف ثالثة. في هذه الحالة، يجب تحديد من يتحمل المسؤولية القانونية عن الجريمة: هل هي على المبرمج الذي أنشأ النظام؟ أم على المستخدم الذي استغل هذه الأنظمة بشكل غير قانوني؟ أم على النظام نفسه إذا كان يتسم بدرجة عالية من الاستقلالية؟

إن هذه الإشكاليات تستدعي التساؤل حول مدى ملاءمة القوانين الحالية لمواكبة التطور السريع في الذكاء الاصطناعي، سواء في مجال الجرائم الرقمية مثل الهجمات السيبرانية أو في مجالات أخرى مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات هامة قد تؤثر على حياة الأفراد، كقرارات التوظيف أو القروض أو الرعاية الصحية.

من الجدير بالذكر أن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تساعد البشر في اتخاذ القرارات، بل قد يمتلك أيضًا قدرات على اتخاذ قرارات مستقلة بناءً على التعلم من البيانات. وهذا يثير العديد من الأسئلة حول المسؤولية القانونية في حالة حدوث خطأ أو ضرر. فهل نعتبر الذكاء الاصطناعي مسؤولًا بشكل كامل عن تصرفاته، أم نقتصر على المسؤولية القانونية للأشخاص الذين طوروا النظام أو استخدموه؟

أحد التحديات الأخرى التي يجب أن يأخذها هذا البحث في عين الاعتبار هو التجريم الأخلاقي .فقد يتسبب الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات قد تكون ضارة للأفراد أو للمجتمع، مثل القرارات التي تميز ضد فئات معينة أو تلك التي تنتهك حقوق الإنسان. كيف يمكن تعزيز الوعي الأخلاقي في تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي؟ وكيف يمكن ضمان أن هذه الأنظمة تعمل بما يتماشى مع المعايير القانونية والأخلاقية؟

هذا البحث سيتم تقسيمه الى مطلبين وكل مطلب ثلاث افرع ففي المطلب الاول تناولنا اشكالية التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي وفي الفرع الاول مفهوم اشكالية التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي كما في الفرع الثاني تمييز اشكالية التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي بين الصورة التقليدية و الصورة الذكاء الاصطناعي

اما في الفرع الثالث الطبيعة القانونية للتجريم في مجال الذكاء الاصطناعي وفي المطلب الثاني ايضا قسم الى ثلاث مطاليب حيث حمل عنوان اركان التجريم في الذكاء الاصطناعي وقسمنا الى ركن مادي ومعنوي و تناولنا عقوبات التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي وختم بالمصادر و اهم الاستنتاجات و التوصيات

اهمية البحث

كما ترجع الأهمية في بحث مدى ضرورة إعطاء الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي من أجل الوصول إلى مسؤوليتها عن الجرائم المرتكبة من طرفها، فمع هذا التطور المتسارع لتلك الكيانات، من المتوقع – قريباً – أن يرتكب الذكاء الاصطناعي بعض الجرائم بإرادة منفردة بعيداً عن الأوامر البرمجية المعطاة له وبعيداً عن تحكم المالك أيضاً. فهل يمكن في هذه الحالة السابقة إقرار المسؤولية وتوقيع العقاب الجنائي على الذكاء الاصطناعي، أم غير ممكن؟ بالإضافه إلى وجود اختلاف بين البشر والروبوت الآلي، فعقاب البشر معروف ولا يثير مشكلة، أما الروبوت الآلي فكيف يمكن معاقبته إذا ارتكب جريمة، حيث من غير المتصور تقديم كيانات غير البشر للمحاكمة الجنائية حتى ولو كانت تتمتع بالذكاء الاصطناعي، فهي مازالت مجرد آلة. كل هذه النقاط وأكثر شكلت أهمية لدينا عند البحث في هذا الموضوع، مما دفعنا إلى الكتابة فيه لعرض جميع الجوانب المرتبطة به، والتي تمثل أهمية وضرورة عملية في الواقع يجب بحثها ودراستها للوقوف على أبعادها. وفى

ظل توجه سياسة الدولة إلى دعم الذكاء الاصطناعي، والتشجيع على التوسع في استخدامه، كان بنا التعرض للمسؤولية الجنائية الناتجة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أهداف البحث:

أصبح واضحاً تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على حياتنا – في الوقت الحالي – بصورة متزايدة عما قبل؛ ولذلك نرى أن الوقت قد حان للقيام بالتدخل القانوني لضبط هذا الأمر بطرق قانونية ووضع قواعد له. وتعد أهداف البحث هي المحرك الرئيسي الذي دفعنا إلى كتابته من أجل الوصول إلى المسؤول الحقيقي عن جرائم الذكاء الاصطناعي، وذلك لسببين:

أولاً: تحديد المسؤول عن تلك الجرائم لتوقيع الجزاء عليه.

ثانياً: ضرورة البدء في تقنين أوضاع جرائم الذكاء الاصطناعي حتى ينشأ لدينا نص قانوني نستطيع من خلاله معاقبة . تلك الجرائم، حيث إن مبدأ الشرعية الجنائية وهو الأساس في القانون الجنائي، ينص على "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني". ومن الهام ذكره، أنه يجب التشجيع على تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في جميع المجالات، لأنه المستقبل، وبقدر التطوير الذي سيحدث به سيكون تقدم الدولة، فالدول التي ستتصدر إنتاج واستغلال الذكاء الاصطناعي هي التي ستحكم العالم مستقبلاً، ولذلك تجب الموازنه بين التشجيع على تطويره من جانب، ووضع القواعد القانونية التي تحمي المجتمع من ضعاف النفوس الذين يستغلونه استغلالاً سيئاً من جانب آخر، بالإضافه إلى تقنين أوضاعه؛ حتى يسهل كشف المسؤول جنائياً عن الجرائم التي ترتكبها كيانات الذكاء الاصطناعي.

إشكاليات البحث:

تعد الإشكالية الأساسية لموضوع البحث هي السؤال التالي، إذا ارتكب الذكاء الاصطناعي جريمة جنائية على من تقع المسؤولية الجنائية عن تلك الجريمة؟ وتلك هي الإشكالية الرئيسية والتي يتفرع منها عدد من الإشكاليات المتمثلة في:

١. هل القوانين العادية – كقانون العقوبات والإجراءات الجنائية – تكفي وحدها لتنظيم وتحديد المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، أم يجب وضع قوانين مخصصه لتلك الجرائم؟

.. هل يمكن منح الشخصية الاعتبارية لكيانات الذكاء الاصطناعي؟

ما مدى مسؤولية مبرمج الذكاء الاصطناعي عن الجرائم التي تُرتكب من خلاله؟

ما مدى مسؤولية مالك الآلة التي تعمل بنظام الذكاء الاصطناعي عن الجرائم التي ترتكب بواسطة تلك الآلة؟ هل تتوفر أسباب الإباحة وموانع المسؤولية للذكاء الاصطناعي، مثل الشخص الطبيعي؟

منهج البحث

نتبع في بحثنا هذا المنهج التأصيلي التحليلي، حيث نحتاج المنهج التأصيلي من أجل رد تلك الوقائع إلى القوانين التي تجرمها، كما نستخدم المنهج التحليلي من أجل تحليل ظاهرة جرائم الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى الأشكال الجديدة التي تُرتكب من خلالها تلك الجريمة.

المطلب الاول : اشكالية التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي

الفرع الاول : مفهوم اشكالية التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي

أولا : تعريف التجريم اللغة : من مصدر جرم ، يقال جرم الرجل أي : أذنب[1]

التجريم في اللغة العربية يُعرَّف بأنه تسمية الفعل بكونه محرمًا أو وضعه ضمن نطاق الأفعال المحظورة قانونًا أو دينيًا. ويرتبط التجريم عادةً بالعقوبات التي تُفرض على الأفعال المخالفة للأنظمة المعتمدة.

بمعنى آخر، التجريم هو إقرار أن الفعل معين هو عمل غير قانوني أو مرفوض، وتستدعي هذه المخالفة إقرار عقوبة أو جزاء على من يقوم بها.

ثانيا : تعريف التجريم الاصطلاحا :

يقصد منه : التدخل لردع فعل معين بعقوبة تتمثل في الحبس ، ويرتبط الأمر بتطور المجتمع ، وبالواقع الاجتماعي البشري . ولقد حاول المشرع التوسع في مجال التجريم قصد حصر كل أنواع الفساد وصوره وهو ما سعى لتحقيقه وذلك بإدراج كافة التجاوزات التي يمكن أن تطال مجال الصفقات العمومية ، كما انتهج سياسة عقابية متميزة في معالمها اتسمت باستقلالها عن قانون العقوبات وقد اعتمدت أساسا على تجنيح الجنايات في إطار إصلاح العدالة ، كما أولى العناية الكاملة للقواعد الاجرائية التي تضمن الوصول إلى كشف ملابسات الجريمة وعقاب مقترفها مؤكدا على دورها في تفعيل القواعد الموضوعية فغاية المشرع الجنائي من تجريم الأفعال المنافية للأخلاق بصفة عامة ، وللأخلاق التي تفرضها طبيعة المنافسة للظفر بالصفقة هو أخلقة الحياة المالية والاقتصادية[2] ، والفاسد هو من يسمح لنفسه الحصول على مال

---

[1] قاموس المعاني www.almaany.com

[2] رقراقي محمد زكريا الحماية القانونية لقواعد المنافسة في الصفقات العمومية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة جيلالي اليابس , 2013,ص55

أو منفعة لنفسه غير مشروعة من خلال الصفقات غير المشروعة التي يعقدها بموجب وظيفته الشرعية والتي لا تؤمن له مثل هذه المداخيل في الحالات العادية . وقصد التوفيق بين الحماية الردعية للصفقات العمومية والأمن القانوني للمقررين العموميين برزت الحاجة لتأطير تدخل القاضي الجنائي ، إذ أن هذا الأخير هو المكلف بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الأفعال المجرمة فمن خلال تجريم منح امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية على سبيل المثال ، أراد المشرع دفع المشتري العمومي إلى التخلي عن الممارسات التفاضلية من خلال نقل المسؤولية من الإدارة إلى المتصرفين باسمها . فلو أن الإدارة كشخص معنوي تكون وحدها المسؤولة ، فإن القاضي الإداري لن يقوم بمعاقبة مرتكب فعل منح الامتياز غير المبرر ، إذ أن الآليات القانونية المقررة لحماية الصفقات العمومية وفق القضاء الإداري لا تنصب إلا على فحص مشروعية الصفقة في حد ذاتها أما مبرم الصفقة فلا يطاله أي عقاب كما أن القضاء الإداري لم يكن يتهم بالسلوك الخاطئ مصدر المنح غير المشروع للصفقة ، فهو يتهم بتسليط الجزاء على العمل الإداري دون أثر على من أصدره فالقاضي الإداري لا يهتم بمساءلة القائم على إبرام الصفقة غير القانونية ، الأمر الذي حدى بالبعض للقول بأن لا فائدة من وضع نظام رقابة إذا أفلت مرتكب من العقاب

الفرع الثاني / تمييز اشكالية التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي بين الصورة التقليدية و الصورة الذكاء الاصطناعي

1-تمييز اشكاليات التجريم بين الصورة التقليدية و الصورة المعلوماتية (جريمة تقليدية – جريمة معلوماتية)

تتميز الجرائم المعلوماتية كغيرها من الجرائم التقليدية في الأركان العامة للجريمة، إلا أن الجرائم المعلوماتية تختلف في طبيعتها عن الجرائم التقليدية فيما يلي

تقع الجريمة المعلوماتية في بيئة المعالجة الآلية للمعلومات والبيانات؛ حيث إنه يلزم لوقوعها أن يكون التعامل مع بيانات تم تجميعها وتجهيزها بغرض الدخول إلى نظام معلوماتي لمعالجتها إلكترونيًا. إثبات وقوع الجرائم التقليدية أسهل من إثبات وقوع الجرائم المعلوماتية؛ وذلك لأن الجرائم التقليدية تترك أثرًا خارجيًا؛ أما الجرائم المعلوماتية لا تترك وراءها أثرًا، وقد تقع دون اكتشافها، وإذا اكتشفت قد يكون ذلك مصادفة. تكون الأدلة للجريمة المعلوماتية غير كافية، بسبب عدم وجود دليل مكتوب، كما أن المجرم يتمكن من إزالة دليل إدانته في وقت يسير قد يستغرق ثانية. الجرائم التقليدية لابد لمرتكبها أن يوجد في مكان الجريمة، أو يكون قريباً منها بمسافة تمكنه من ارتكاب الجريمة، أما الجرائم المعلوماتية فتختلف عن ذلك، فمثلاً قد يستطيع المجرم وهو في بلدته وفي منزله أن يخترق نظامًا معلوماتيًا في دولة أخرى، ويحول مبلغًا من المال لشخص ما في أي دولة[3]

[3] د. يوسف بن سعيد الكلباني، الحماية الجزائية للبيانات الإلكترونية في التشريعين الإماراتي والمصري، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١٧،ص28

إذن فهذه الجرائم تشمل مفهوم الجريمة المستحدثة بمعناه الواسع الجرائم التقليدية بذاتها والتي أطالتها يد التغيير بفعل التقنية المتطورة وارتكبت بوسائل مستحدثة كما يشمل الجرائم المستحدثة التي لم تكن موجودة من قبل. فالإجرام التقليدي يتمثل في الجرائم المتعارف عليها قانونا نتيجة مساسها بالمصلحة والرعاية والحماية لتصل إلى درجة العقوبة لمخالفتها قواعد السلوك المطلوبة للمجتمع.

أما الجرائم المستحدثة فهي تلك الجرائم التي تفرزها التطورات والمتغيرات التي تحدث في إطار المجتمع الذي ترتكب فيه، وقد حددها الفقه الجنائي بأنها الجرائم الاقتصادية والجرائم المنظمة والمخالفات التي لا تندرج تحت نص عقابي محدد، وهي كل فعل يشكل خطرًا على المصالح الأساسية للجماعة، والتي يجب على المشرع حمايتها بنصوص عقابية، حيث تخرج بعض هذه التقنيات عن أهدافها الإنسانية لتشكل خطرا على المجتمع. قام فقهاء القانون الجنائي بوضع أسس للتفريق بين الجرائم التقليدية والجرائم المستحدثة وفقا لبعض التبريرات منها :

الجرائم التقليدية هي التي يكون فيها الإصلاح هو الهدف العام من العقوبة لهذا يقال أن الجرائم التقليدية وحدها يمكن أن تختفي منها فكرة العقوبة بمعناها الجزائي مما يقتضي اختفاء فكرة الظروف المخففة وعلاقة السببية... وبالتالي إعطاء القاضي حرية تفسير قانون العقوبات. بخلاف الجرائم المستحدثة التي يكون الأصل فيها من العقاب التهديد والردع العام مما يفسح المجال للسببية والتقيد بالتفسير الضيق لقانون العقوبات وعدم جواز اللجوء للقياس. وعليه فان هذا الاتجاه الفقهي يقيم التمييز على مجالات المسؤولية الجنائية نتيجة حصره للجرائم المستحدثة في الجرائم الاقتصادية والمخالفات وبعدها مجردة من القيمة الأخلاقية أي أنها اعتداء على قواعد لا تنطوي

على مضمون أخلاقي بخلاف الجرائم العقابية فهي أفعال تستحق اللوم من الناحية الأخلاقية [4].

و على الرغم من سلامة التمييز بينهما من حيث المبدأ إلا انه لا يجب أن تغيب على البال الملاحظات التالية

* أن هناك التزام أخلاقي يقع على أفراد الجماعة بإطاعة سائر الأوامر التي تصدر عن سلطات الدولة أن التمييز بين النوعين من الجرائم كما يتجه إليه الفقه الألماني والذي بمقتضاه لا يهدف النظام القانوني إلا إلى حماية مصلحة الفرد، واليوم ينظر للفرد على انه عضو في المجتمع تترتب عليه واجبات تجاهه وكل سلوك غير لازم للحياة الاجتماعية يؤدي إلى تعريضها للخطر والإضرار بها هو سلوك غير مشروع في ضمير الجماعة

* عندما يقر القانون تجريم سلوك اجتماعي معين فانه ينظر له بوصفه مهدد للمجتمع

بخطر معين تتحدد الخطورة الإجرامية بمدى استعداد الشخص لارتكاب الجريمة في مجتمع معين بغض النظر عن نوعها وما اذا كانت تجابه الظروف التقليدية في المجتمع كافة أو ظروف خاصة دون مراعاة ما إذا كان الرأي العام تجاوب مع التجريم أم لا . ولا يتصور أن تقاس خطورة الشخص في مجتمع معين حديث على ضوء ما يمكن أن يرتكبه من جرائم في مجتمع آخر من المجتمعات التقليدية. ومع ذلك فان التمييز بين الجرائم التقليدية والمستحدثة لا يخلو من فائدة فبالنسبة لمعايير اختيار العقوبة فان الردع العام يتصدر الأولوية بالنسبة للجرائم المستحدثة بخلاف الحال بالنسبة للجرائم التقليدية فان إصلاح المجرم يتصدر الأولوية على غيره من الأهداف. افراد المجتمع لا يتوفر لديهم شعور عام بأهمية المصلحة المحمية في الجرائم المستحدثة مما يقتضي تقوية روح الامتناع عن الجريمة عن طريق التهديد

[4] عبد الرزاق السالمي , نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي , دار المناهج للنشر و التوزيع , عمان , ص43

بالعقاب. بالإضافة إلى ذلك فان قرينة العلم بقانون العقوبات تهتز كثيرا بالنسبة للجرائم المستحدثة لان الشعور الاجتماعي لا يحس بها ، بل هي من خلق المشرع لمواجهة ظروف طارئة مما يجب معه العناية بنشر القوانين المنشئة لهذه الجرائم وتوعية الأفراد بالقيم التي تتضمنها

الفرق بين الجرائم التقليدية والجرائم المستحدثة من حيث نطاق اقترافها

تخضع الجرائم العادية لإطار مكاني محدد بإقليم الدولة من حيث القانون الواجب التطبيق بينما الجرائم المستحدثة تتجاوز الحدود الجغرافية مما يخلق تنازع في الاختصاصات المتعلقة بالضبط والمتابعة مما يشكل عاملا لتراكم وازدهار تلك الجرائم ومن الجرائم المستحدثة ما يمارس في فضاء أوسع وأرحب ولا يرتبط بمكان معين وهو الفضاء السيبيرالي. الفرق بين الجرائم التقليدية والحديثة من حيث أداء الأفعال الإجرامية الجرائم التقليدية يكون الدافع فيها الانتقام أو الإضرار بالضحايا وتحقيق الربح بينما الجرائم المستحدثة نتاج تخطيط دقيق يتجاوز الحدود الإقليمية ذو طابع جماعي احترافي يهدف إلى تحقيق الربح واكتساب الثروة والسلطة والنفوذ[5]

[5] عماد عبد الرحيم التحديات نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا إشكالية العلاقة بين البشر والآلة، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد ٨ العدد لسنة ٢٠١٩، ص ١٩.

الفرع الثالث / الطبيعة القانونية للتجريم في مجال الذكاء الاصطناعي

تثير القدرات المتزايدة للذكاء الاصطناعي وكفاءتها الظاهرة في المهام التي كانت تقتصر في السابق على عالم الإنسان أسئلة مهمة حول تأثير هذه التكنولوجيا على الجريمة والعدالة الجنائية فيمكن أن تؤثر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ليس فقط على كيفية ارتكاب الجرائم ، ولكن أيضًا على كيفية عمل تطبيق القانون وكيف يعمل نظام العدالة الجنائية حيث يثير الاستقلال الذاتي للروبوت مسألة ما إذا كان ينبغي النظر إليهم على أنهم أشخاص طبيعيون أو حيوانات أو أشياء أو ما إذا كان ينبغي إنشاء فئة جديدة، مع سماتها وآثارها الخاصة فيما يتعلق بإسناد الحقوق والواجبات، بما في ذلك المسؤولية الجنائية[6]. وللتعرف على اسس المسؤولية الجنائية لجرائم الذكاء الاصطناعي، سنوضح ذلك على النحو التالي:

أن أبحاث الذكاء الاصطناعي تهدف إلى إنشاء آلات تحاكي الأداء البشري، فإن المستوى الذي يمكن لنظام الذكاء الاصطناعي أن يشابه فيه القدرات البشرية يستخدم كمعيار لتحديد أنواع الذكاء الاصطناعي. وبالتالي، اعتمادًا على الطريقة التي تقارن بها الآلة بالأشخاص فيما يتعلق بالمرونة والوظائف يمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي تحت واحد، من بين الأنواع العديدة للذكاء الاصطناعي بموجب هذه الطريقة، سيتم اعتبار الذكاء الاصطناعي الذي يمكنه أداء وظائف شبيهة بالبشر بمستويات متساوية من الكفاءة كنوع أكثر تطوراً من الذكاء الاصطناعي، في حين يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي الذي يقيد الوظائف والوظائف نوعًا أكثر مباشرة وأقل تطورًا. وعليه، هناك طريقتان يتم من خلالها تصنيف الذكاء الاصطناعي بشكل عام.

---

6 سيد طنطاوي محمد الحوانب القانونية للذكاء الاصطناعي والروبروت ، بحث منشور علي الموقع الرسمي للمركز الديمقراطي العربي بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٢١.

المطلب الثاني / اركان التجريم في الذكاء الاصطناعي

مبادئ التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية هناك مجموعة من العناصر الأساسية للتحقيق الجنائي الجرائم الإلكترونية تعد كإجراء لضمان حرمة الحياة الخاصة وضمان حق الفرد في الخصوصية المعلوماتية بغض النظر عن القائم بها فالجرائم المرتكبة عبر الإنترنت تأخذ شكلاً غير الذي عليه الحال بالنسبة للجرائم التقليدية والاختلاف يكمن في طبيعة الانترنت باعتباره محلا للجريمة، كما أن الوصول إلى المجرم الإلكتروني يشكل عبئاً فنياً وتقنياً على القائمين بأعمال التتبع والتحليل لملابسات الوقائع الإجرامية فيفرض هنا على المحقق عدداً من المبادئ ينبغي تطبيقها عند التحقيق فعليه أن يستظهر الركن المادي والركن المعنوي للجريمة محل التحقيق بالاضافه تحديد وقت ومكان ارتكاب الجريمة الإلكترونية وغرض التحقيق[7] وهو ما سنوضحه في الفروع الثلاثة الآتية على النحو التالي:

الفرع الأول: الركن المادي للجرائم الالكترونية

يعبر الركن المادي عن ماديات الجريمة التي تبرز بها الى العالم الخارجي كأثر للسلوك الاجرامي والذي يقيد به القانون فيجعله عنصراً منت العناصر المؤلفة لجريمة معينة فلا تتوافر الجريمة الا بتوافره مع بقية العناصر الأخرى فهذا الركن يرتكب في بيئة تكنولوجيا المعلومات ويحتاج في ارتكابه إلى مهارات تقنية[8]، كزرع الفيروسات والقرصنة الإلكترونية وغيرها من صور السلوك الإجرامي الإلكتروني إذ يتطلب وجود بيئة رقمية واتصالات بشبكة المعلومات الدولية فالجرائم الإلكترونية من جرائم السلوك

---

[7] المحامي د. عادل عزاء سقف الصيف جرائم الذم والقدح والتحقير المرتكبة عبر الوسائل الالكترونية دراسة قانونية، مقارنة، الطبعة الثالثة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، مسلة ٢٠١٩، ص ١٨٧ ص ١٨٨

[8] د. خالد ممدوح ابراهيم فن التحقيق الجنائي في الجرائم الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ٥٢

المحض أو التي تسمى بالجرائم الشكلية اذ يعد هذا السلوك قرينة قانونية على توافر الخطر وهو ما أقره المشرع الذي توسع في فكرة النتيجة المحتملة لتشمل الجريمة التي ليس لها ضحية على الإطلاق فاخذ المشرع بمعيار موسع للخطر ففي أحد القضايا التي أخذت صدى في القضاء الأمريكي والمعروفة باسم USAV ROOTS ومسلم فيها بوجود النتيجة المحتملة والتوسع فيها في الجرائم الإلكترونية ، والمشرع هنا يتجه إلى تجريم السلوك الإجرامي في اطار هذه النوعية من الجرائم إذا تمت بطريق المراسلة أو عبر الانترنت بصرف النظر عن وجود الضحية من عدمه اي التي ليس فيها ضحيه على الاطلاق ولا يكون لها وجود مادي وانما ،رقمي، فمثلاً لا يصح ضبط الجاني في منزلة بمجرد الكلام في الجنس عبر الانترنت وإنما يجب أن يكون الجاني اتخذ خطوات لمقابلة المجني عليه بأن تحرك في الواقع متجهاً إليه محدداً هدفه طبقاً للمشرع والقضاء. ليس كل جريمة تستلزم وجود اعمال تحضيرية ففي الحقيقة يصعب الفصل بين العمل التحضيري والبدء في النشاط الإجرامي في نطاق الجرائم الاكترونية حتى ولو كان القانون لا يعاقب على الأعمال التحضيرية إلا أنه في مجال جرائم التقنية يختلف الأمر بعض الشئ [9] فياتي التعامل مع البرامج المختلفة الخاصة بالتقنية الحديثة أمر هام فنجد أنها تعطي لعلاقة السببية طابع آخر فبالإضافة إلى أنها مادية فهي تأخذ الطابع التقني فتكون علاقة السببية مادية تقنية في إطار الجرائم المتعلقة بالكمبيوتر.

[9] د. محمد عمر مصطفى النتيجة وعناصر الجريمة مجلة العلوم القانونية والاقتصادية العدد ٢ لمسنة ١٩٦٥ كلية الحقوق، جامعة عين شمس ص ٣٢٤.

الفرع الثاني: الركن المعنوي للجرائم الالكترونية

ان تحقق الركن المادي للجريمة لا يكفي وحدة لقيام المسؤولية الجنائية عنها وانما ينبغي توافر الركن المعنوي للجريمة الذي تكون جوهره الاراده الاجرامية ويتخذ الركن المعنوي احدى صورتين القصد الجنائي، والخطأ غير العمدي، فيعرف القصد الجنائي على انه علم الجاني بالعناصر المكونه للجريمة واتجاه ارادته الى احداث هذه العناصر او الى قبولها [10] فالقصد الجنائي المتطلب لقيام الجرائم الالكترونية هو القصد الجنائي العام، الذي يفترض علم الجاني بعناصر الجريمة واتجاه ارادته نحو تحقيق هذه العناصر او قبولها كما تطلب المشرع الى جانب القصد الجنائي العام قصداً خاصاً يتمثل في اتجاه الاراده الى غاية معينة وهي نية التملك وغيرها من النوايا فالركن المعنوي يتعلق بالاراده التي يصدر عنها الفعل فهو يتمثل الحالة النفسية للجاني والعلاقة التي تربط بين ماديات الجريمة وشخصية الجاني وقد تنقل المشرع الامريكي في تحديد الركن المعنوي للجريمة بين مبدأ الاراده ومبدأ العلم فهو تراه يستخدم الارادة في قانون العلامات التجارية في القانون الفيدرالي الامريكي واحياناً أخرى بالعلم كما في الاستنساخ الامريكي اما المشرع الفرنسي فان بيان سوء النية يكتسح النصوص القانونية لديه التي تطبق بشأن الانترنت فان هذه الجرائم لديه لا يمكن ان تدخل حيز التطبيق ما لم يتوافر سوء النية في القصد الخاص وارادة الاضرار ذلك ان قانون العقوبات الفرنسي يشترط سوء النية حين يكون هناك اعتداء على البريد الالكتروني كما الزم تقنين البريد والاتصالات واحترام مبدأ سرية الاتصالات فالشرط الاساسي لتطبيق ذلك مع الالتزام بضرورة توافر سوء النية هو وجود اعتداء على حق الخصوصية بالاتصالات[11]

[10] فتحي سرور الوسيط في قانون العقوبات، دار النهضة العربية، الطبعة السادسة، ٢٠١٥، ص ٢٠.

[11] محمود الصغير، القصد الجنائي المتعلقة بالأنترنت - دراسة تطبيقية مقارنة مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة ٢٠١٧، ص ١٠٧- ١٠٨

الفرع الثالث / عقوبات

عقوبات التجريم في مجال الذكاء الاصطناعي تعتمد على التشريعات الوطنية والدولية، وهي تتطور مع تقدم التكنولوجيا وزيادة تأثير الذكاء الاصطناعي على المجتمع. بشكل عام، يمكن تصنيف العقوبات وفقًا لنوع الجريمة المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتشمل:

1. الجرائم السيبرانية والاحتيال:

التزوير العميق (Deepfake): استخدام الذكاء الاصطناعي لإنشاء مقاطع فيديو أو تسجيلات مزيفة قد يؤدي إلى عقوبات بالسجن والغرامات، خاصة إذا استُخدمت لأغراض الابتزاز أو نشر معلومات مضللة.

الاحتيال المالي: استخدام الذكاء الاصطناعي لاختراق الأنظمة المصرفية أو تنفيذ عمليات احتيال إلكترونية قد يؤدي إلى عقوبات تصل إلى السجن لسنوات طويلة وغرامات كبيرة.

2. انتهاك الخصوصية وحماية البيانات:

استخدام الذكاء الاصطناعي لجمع بيانات دون إذن: في قوانين مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تصل الغرامات إلى 20 مليون يورو أو 4% من الإيرادات السنوية العالمية، أيهما أكبر.

المراقبة غير القانونية: في بعض الدول، يمكن أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي في المراقبة غير القانونية إلى عقوبات بالسجن والغرامات.

3. الأضرار الجسدية والمسؤولية القانونية:

القتل أو الإصابة بسبب أخطاء الذكاء الاصطناعي: إذا تسبب نظام ذكاء اصطناعي في وفاة أو إصابة شخص بسبب الإهمال، فقد يتم تحميل الشركات أو المطورين المسؤولية الجنائية والمدنية.

حوادث السيارات ذاتية القيادة: قد تفرض بعض القوانين المسؤولية على الشركة المصنعة أو المستخدم، وتتراوح العقوبات بين الغرامات المالية الكبيرة والسجن في حال الإهمال الجسيم.

4. نشر خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي:

استخدام الذكاء الاصطناعي لنشر أخبار كاذبة أو التحريض على العنف: في بعض الدول، مثل ألمانيا، تفرض قوانين مكافحة الكراهية على الإنترنت غرامات تصل إلى ملايين الدولارات.

5. تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي في الأسلحة:

استخدام الذكاء الاصطناعي في الجرائم الحربية: تُجرِّم بعض القوانين الدولية، مثل معاهدة جنيف، تطوير واستخدام أنظمة أسلحة مستقلة قاتلة (Killer AI) دون إشراف بشري، وقد تؤدي إلى محاكمات دولية.

أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومنها الروبوتات مزودة بخاصية التعلم الآلي حيث يتم استخدام برامجيات حديثة تمكنها من اتخاذ قراراتها بنفسها بدون تدخل بشري، فإذا افترضنا أن المشرع أخذ بتشريع جديد وشخصية قانونية جديدة فلا بد من أن تتناسب العقوبات الواقعة على هذه التطبيقات مع طبيعتها، من منطلق أن

العقوبة يجب أن تكون شخصية وإذا تم إثبات أن كيان الذكاء الاصطناعي قد ارتكب الفعل الإجرامي – فرضية قابلة للتطبيق مستقبلا دون تدخل بشري فمن المفروض أن يتم إيقاع الجزاء عليه وليس على مبرمجه أو مالكه أو مستخدمه إذا لم يكن نتيجة تدخل أحدهم، ولو أمعنا النظر في الجزاءات الموجودة في قانون العقوبات العراقي والقوانين المقارنة الأخرى نجد أن العقوبات تتنوع بشدتها حسب الجرم المرتكب ولكن هذه العقوبات لا تتفق النافذ [12]

[12] المادة 85 من قانون العقوبات العراقي النافذ : (الإعدام / السجن المؤبد / السجن المؤقت الحبس الشديد الحبس البسيط/الغرامة...)

الخاتمة

يعد الذكاء الاصطناعي من التطورات التقنية الحديثة التي تحمل وعودًا كبيرة في مجالات متعددة، ولكنه يطرح أيضًا إشكاليات قانونية معقدة، لا سيما في مجال التجريم. تتجسد هذه الإشكاليات في صعوبة تحديد المسؤولية الجنائية، سواء كانت على المطور أو المستخدم أو حتى النظام نفسه. كما أن التشريعات الحالية غير مهيأة بالكامل للتعامل مع الجرائم الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، مما يستدعي تطوير أطر قانونية جديدة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه التقنية وتحدياتها.

الاستنتاجات

1. غياب التشريعات المحددة: لا تزال القوانين الجنائية التقليدية غير قادرة على التعامل مع الجرائم الناشئة عن الذكاء الاصطناعي بشكل واضح وفعال.
2. تحديات تحديد المسؤولية: يصعب تحديد المسؤول القانوني عن الأفعال التي تنتج عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، سواء كان المطور، المستخدم، أو الشركة المنتجة.
3. القدرة الذاتية للذكاء الاصطناعي: مع تطور الذكاء الاصطناعي ليصبح أكثر استقلالية، تزداد صعوبة إثبات القصد الجنائي أو الإهمال في الجرائم الناتجة عنه.
4. إمكانية استغلال الذكاء الاصطناعي في الجرائم: مثل التزييف العميق، الهجمات السيبرانية، والتلاعب بالمعلومات، مما يستلزم تطوير أدوات قانونية وتقنية لمواجهتها.
5. الحاجة إلى تعاون دولي: نظرًا للطبيعة العابرة للحدود للذكاء الاصطناعي، فإن أي إطار قانوني فعال يجب أن يكون جزءًا من جهود تنظيمية دولية.

التوصيات

1. تحديث التشريعات: تطوير قوانين جنائية حديثة تأخذ في الاعتبار خصوصية الجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي وتضع أطرًا واضحة للمسؤولية الجنائية.
2. وضع معايير قانونية جديدة: مثل مفهوم "المسؤولية المشتركة" بين المطورين والمستخدمين والشركات، بناءً على درجة التحكم والتأثير في سلوك الذكاء الاصطناعي.
3. تعزيز الأطر الأخلاقية والقانونية: وضع قوانين تحكم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي يمنع الاستغلال غير المشروع له.

4. استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجرائم: من خلال تطوير أنظمة كشف الاحتيال والتزييف العميق والهجمات السيبرانية.
5. تعزيز التعاون الدولي: العمل على إطار قانوني عالمي يضمن التوافق في تشريعات الذكاء الاصطناعي لمنع استغلال الثغرات القانونية عبر الحدود.

بهذه التوصيات، يمكن الموازنة بين الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتصدي للتحديات القانونية المرتبطة به، مما يسهم في خلق بيئة تقنية آمنة وعادلة للجميع.

المصادر

- **القرآن الكريم**

1. رقراقي محمد زكريا الحماية القانونية لقواعد المنافسة في الصفقات العمومية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة جيلالي اليابس , 2013,
2. د. يوسف بن سعيد الكلباني، الحماية الجزائية للبيانات الإلكترونية في التشريعين الإماراتي والمصري، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١٧،
3. عبد الرزاق السالمي , نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي , دار المناهج للنشر و التوزيع , عمان ,
4. عماد عبد الرحيم التحديات نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا إشكالية العلاقة بين البشر والآلة، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد ٨ العدد لسنة ٢٠١٩،
5. سيد طنطاوي محمد الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي والروبروت ، بحث منشور علي الموقع الرسمي للمركز الديمقراطي العربي بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٢١.
6. المحامي د. عادل عزاء سقف الصيف جرائم الذم والقدح والتحقير المرتكبة عبر الوسائل الالكترونية دراسة قانونية، مقارنة، الطبعة الثالثة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، مسلة ٢٠١٩،
7. د. خالد ممدوح ابراهيم فن التحقيق الجنائي في الجرائم الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٨،
8. د. محمد عمر مصطفى النتيجة وعناصر الجريمة مجلة العلوم القانونية والاقتصادية العدد ٢ لسنة ١٩٦٥ كلية الحقوق، جامعة عين شمس
9. فتحي سرور الوسيط في قانون العقوبات، دار النهضة العربية، الطبعة السادسة، ٢٠١٥،
10. محمود الصغير، القصد الجنائي المتعلقة بالأنترنت – دراسة تطبيقية مقارنة مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة ٢٠١٧،
11. المادة 85 من قانون العقوبات العراقي النافذ : (الإعدام / السجن المؤبد / السجن المؤقت الحبس الشديد الحبس البسيط/الغرامة...)
12. قاموس المعاني www.almaany.com